

**الشرق أكاديميا**

**دبلوم تنفيذي في الإدارة الحكومية**

**مقرر مقدمة في السياسات العامة**

**العنوان :**

**التكليف النصفي**

**تلخيص تقرير مركز كارينغي**

**الطالب :**

**مازن صرصور**

**مقدم ل :**

**د. أحمد محسن**

**إستكمالاً لمتطلبات مقرر مقدمة في النظم السياسية المقارنة**

**، 2022 م مايو**

**مركز كارينغي للشرق الأوسط**

**الحوكمة و مستقبل العالم العربي**

**لقد أرست الأنظمة السياسية الحكومية في البلاد العربية علاقة ثابتة ما بين الدولة و المواطن حيث بنيت هذه العلاقة على أن تقد الحكومة خدمات للمواطن مقابل القبول الشعبي لها في الوسط الشعبي ، و قد فرضت هذه العلاقة على الدولة تبني سياسة تقديم الوظائف في القطاع العام الحكومي و السلع و الخدمات المدعومة من قبل الحكومة مثل الطاقة و الصحة و الغذاء لكن هذه العلاقة لم تبقى ثابتة كما هو متصور في الواقع الشعبي حيث إن التغييرات الحاصلة في السنوات الماضية في البلاد العربية و خصوصاً ما بعد ثورات الربيع العربي قد قدمت رؤية جديدة و تصورات حول هذه العلاقة ما بين الحكومة و المواطن ، حيث إن هذه التغييرات أدت إلى إعادة تشكيل مفهوم جديد لدى الوسط الشعبي ( المواطنين ) و فهم إدراكي لما كيف يجب أن تبنى عليه العلاقة ما بين الدولة و الحكومة و ما الذي يجب على الدولة أن تقدمه للمواطن مثل جهود مكافحة الفساد ، و إرساء العدالة الإجتماعية ، و حكم القانون ، و التمثيل النيابي ، و الأمن و الإستقرار و كل هذا بالإضافة إلى جهود تزويد الخدمات و الوظائف بشكل عادل .**

**إن البلاد العربية بالعموم تفتقر إلى مساحات كافية من حرية الرأي و التعبير و تزداد نسبة الإفتقار لهذه المساحة يوماً تلوا الآخر بسبب تدني نسبة المشاركة و الحرية في المؤسسات و عد توازن نسب التمثيل داخل المؤسسات العامة ، و قد أدى ذلك إلى عملية البحث عن بدائل التي أدت بدورها إلى الإنفجار في الوسط الشعبي على أنظمة الحكم بسبب السخط الكبير و الإحتقان المشبع في الشارع العربي و تقييده و تكبيله و شعوره بأنه يعيش في دولة بوليسية ، و يظهر ذلك جلياً من خلال معاهد الدراسات و الأبحاث حيث إن غالبية الدول العربية لا تصنف بانها حرة أو تتمتع بدرجة كافية من الحرية خصوصاً عند فئة الشباب و إنعدام كبير في المشاركة و التهميش في التمثيل .**

**تتأسس المشاركة كمفهوم عرفي على الإعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم , وعلى القبول بالآخر وإعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون… ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على صانعي القرار السياسي ( كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب ) وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها ،الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة للتحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام .**

**تعاني المنطقة العربية من طفرة الشباب، إذ أنّ أكثر من نصف سكان معظم البلدان هم تحت سن الـ 25. فالشبان والشابات في المنطقة العربية اليوم هم الأكثر تعليمًا؛ وبالتالي لديهم القدرة على المساهمة بشكل كبير في تنمية المنطقة. إن أخذ الشباب على محمل الجد" ليس خياراً بل ضرورة ملحّة لكثير من البلدان في المنطقة، التي شهدت جاهزية وقدرة الرجال والنساء الشباب على تعبئة المجتمع، وأصبحوا جزءًا لا يتجزأ من التحولات الاجتماعية بالتزامن مع الربيع العربي في العام 2011 .**

**منذ الصحوة العربية، بقي الكثيرون من الشباب في المنطقة نشطون سياسياً من خلال "الحركات السياسية" بدلاً من التعامل مع والأحزاب السياسية. وتقليدياً، ينشط الرجال والنساء الشباب سياسيًا في الجامعات (عندما يُسمح لهم بذلك) ولكن في كثير من الأحيان تخيب آمالهم من القيادات السياسية والمؤسسات السياسية ويتم استبعادهم عن وضع السياسات. ونتيجة لذلك، لا يتم تنظيم النشاط السياسي للشباب وفقًا لتجمعات رسمية. وبالتالي يقف الشباب في العالم العربي على تقاطع تغييرات كبيرة في بلدانهم. والجيل الحالي من الشباب العرب من الرجال والنساء على حدّ سواء هم الأكثر وربما أيضا الأفضل تعليمًا من أي وقت مضى. ومع ذلك، يواجه العديد منهم تحديات هائلة في العثور على عمل لائق وفي المشاركة في عمليات صنع القرار الديمقراطية.**

**الفساد السياسي هو الأوسع في المنطقة، "فالأمر لا يتعلق فقط بسجن الفاسدين، لكن هناك خوف من وجود كبش فداء في النهاية، بدلا من تغيير النظام الذي يسمح بوجود الفاسدين، والسلسلة التي تعيد إنتاج فاسدين جدد من الأساس."**

**أن "الفساد السياسي الممنهج يعيق التقدم في المنطقة، ويزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان"، وأن الربيع العربي فشل في تحقيق أي من الوعود الطموحة بالتغيير، حتى في الدول التي نجحت في إقامة أنظمة جديدة، والتي يستمر تراجع الديمقراطية فيها كذلك.**

**وتؤثر بعض القضايا والمشاكل المشتركة على أداء الدول العربية بشكل عام، فمثلا تعد الوساطة والرشوة والتمييز بأشكاله المختلفة أحد أبرز المشاكل التي تؤسس لعدم العدالة في القطاع العام، سواء في فرص العمل أو الخدمات. ويضطر واحد من بين كل خمسة مواطنين في الدول العربية لدفع رشى مقابل تلقي خدمات أساسية كالصحة والتعليم.**

**وتتشابه الكثير من العوامل التي تؤدي إلى تراجع الدول العربية في مواجهة الفساد، لعل أبرزها غياب الفصل بين السلطات بشكل يضمن المحاسبة والشفافية.**

**"فالسلطة التنفيذية تسيطر على التشريعية وتضغط وتتدخل في القضائية. هنا يغيب طريق واضح للمسائلة ومكافحة الفساد، فالسلطة التشريعية غير قادرة على محاسبة السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية غير مستقلة بشكل كافٍ لتحاسب الفاسدين،" وفقا لحتّر.**

**وهذه الهيمنة الحكومية وغياب الشفافية كان عائقا أمام مواجهة الفساد في بعض الملفات، لعل من بينها ملف الأموال المنهوبة في الخارج بعد الربيع العربي. "فحتى إذا ردت الأموال، هناك أسئلة حول أين ستذهب؟ هل يعاد نهبها؟ في غياب المراقبة والشفافية. الشعب لا يستطيع المسائلة عن الصرف والموازنة العاملة في ظل تقييد الحصول على المعلومات. هناك الكثير من القوانين الرائعة الخاصة بالحصول على المعلومات، لكن كلها مقيدة ببند أسرار الدولة والأمن العالم."**

**ويلعب ضعف قوانين حماية المبلغين دورا كبيرا في تراجع مكافحة الفساد، إذ يضعف المشاركة المجتمعية ويدحر الأفراد عن المقاومة والتبليغ.**

**وهذه الثقافة المجتمعية رسخت قبولا شعبيا لأشكال من الفساد، كالوساطة والرشوة، وتحول دون إجراء انتخابات تعددية حقيقية بعيدا عن شراء الأصوات والعشائرية والطائفية وغيرها من الأمور التي تعيق المشاركة السياسية الحقيقية القادرة على مسائلة السلطة التنفيذية.**

**إن ما تعانيه دول المنطقة العربية في النواحي القضائية من عدم الإستقلالية و تدخلات السلطة التنفيذية تحول أن تقدم صورة عادلة للوسط الشعبي مما يزيد من الإحتقان ، مثال التغييرات الحاصلة في دولة مصر العربية في القضاء حيث يعاني من ترهل و تراجع في أصول العمل و إن هذا يزيد من تهميش دور المؤسسة القضائية .**

**العهد الجديد في المملكة العربية السعودية التي يتمثل في إطلاق صورة للإصلاح و لكن هذا الإصلاح يثير الكثير من التساؤلات حول هذه الإصلاحات كونها غير واضحة الملامح في ظل تغييرات جذرية للقيادة السياسية و تحديات كبيرة تواجهها على الصعيد الديني و الإقتصادي و الإجتماعي إضافة إلى الإنشغال الكبير في الصراعات الإقليمية و الداخلية ما يعمل على تهديد الإستدامة الإقتصادية و السياسية ، علاوة على ذلك القمع لحرية الرأي و التعبير و تراجع الحريات بشكل كبير مما سوف يعمل على الحد من الإصلاح و إفقاد عملية الإصلاح و التطوير قيمتها مقابل قيم أخرى .**

**عملية الإنتقال من النشاط المدني إلى العمل السياسي المؤسساتي الذي شهدناه في دولة لبنان على إثر الأزمات المتلاحقة التي تصيب المجتمع اللبناني و الذي بدأت في العام 2015 م بسبب أزمة النفايات التي دفعت النشطاء الشباب من خلال مواقع التواصل الإجتماعي إلى إطلاق حراكاً مدنياً يهدف إلى تسليط الضوء على مشكلات المجتمع اللبناني حتى تعمل الحكومة على إيجاد حلول لها ، و في ظل الإصابة الكبيرة و التراجع الإقتصادي و الإفلاس الذي تعاني منه دولة لبنان ألقى بظلاله المخيفة على المواطنين مما أفقد المواطن قيمة الحياة الجيدة و أفقد الدولة الكثير من الخدمات التي يتوجب على الحكومة تقديمها للمواطن .**

**الإنقسام الفلسطيني الحاصل في العام 2007 م أدى إلى سقوط المجتمع الفلسطيني إلى هاوية كبيرة لا رجعة منها خصوصاً في قطاع غزة الذي يعاني تفاقم نسبة البطالة و تدهور كبير في الإقتصاد و تراجع الحرية السياسية ، و الحصار المفروض على القطاع من نواحي عديدة قد أفقد قدرة الحكومة على القيام بواجباتها تجاه المواطنين من تقديم خدمات مدعومة للمواطن و أكثر القطاعات تضرراً كانت التعليم و الصحة و الكهرباء و المياه .**

**إن هذه العوامل مجتمعة قد أفقدت المجتمعات المحلية قيمها و مكوناتها فقد إرتفعت نسبة الفقر في المجتمع و تزايدت نسبة الإعتماد على المعونات المقدمة و أصبحت مجتمعات غير إنتاجية و أقل نبلاً .**

**المشكلات التي عرضها التقرير تمثلت :**

**1.أنخفاض نسبة التمثيل للشباب في المجتمعات العربية و المشاركة السياسية و الحرية .**

**2.إنعدام قيمة النشاط السياسي و المشاركة السياسية بسبب عدم الثقة بالحكومة.**

**3.إنخفاض مستوى تقديم الخدمات للمواطنين و عدم التوزيع العادل .**

**4.إنعدام مستوى الإستجابة لدى الحكومات أمام إحتياجات المواطنين.**

**5.تفشي الفساد بدرجات كبيرة في جميع المؤسسات العامة للقطاع العام.**

**6.عدم إستقلالية القضاء .**

**7.حدودية الإصلاح .**

**8.فشل النشاط المدني و الشبابي المجتمعي في الإصلاح .**

**9.الإنقسامات الداخلية .**

**يكمن الحل لهذه المشكلات العمل على إصلاح داخلي لمنظومة النظام السياسي في البلاد العربية و تبني خطوة إصلاحية مبنية على العدالة و الإستقلالية للسلطات في الدولة ، و العمل على تفعيل دور المؤسسات العامة و إصلاح هيكليتها الداخلية و العمل على توظيف الخبرات و الكفاءات المهنية و الإختصاصية في العمل . و من هنا ينبع التفكير حول النواة المركزية للدولة في البلاد العربية التي تحتاج إلى خلق جوهر جديد يضيء مستقبل الشباب الذي هو مكون رئيسي في المجتمع العربي و يشكل نسبة كبيرة بين فئاته ، و حتى تستطيع الدولة العمل في بمنهجية عليها تبني صورة واضحة للإصلاح و الحوكمة في كافة مؤسساتها العاملة و الصورة التي تقدم بها الخدمات .**

**الرأي الناقد :**

**إن ما عرضه التقرير حول مشكلات البيئة الداخلية في الدول العربية هو المشكلات الأساسية و الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي و تدفعه إلى التراجع أمام الحضارات الأخرى و إنني من خلال القراءة للقرير أبدي رأي بالموافقة على ما تضمنه التقرير .**

**يتوجب علينا أن نقف نقطة نظام أمام هذه المشكلات التي يجب العمل على إيجاد أرضية جوهرية لحل هذه المشكلات بالإستعانة بالخبراء المختصيين و المؤسسات المجتمعية و كافة شرائح المجتمع حتى يكون هناك إنصاف بطريقة عادلة عند حل هذه المشكلات و إن التراجع في المجتمع العربي يؤدي إلى تراجع و تقلص في دور الدولة و هيبتها أمام محيطها العالمي و أمام مواطنيها و عملية الفقدان التي تجري تنعكس على الدولة و المجتمع مماد يعمل على خلق جو مليء بالمشاحنات و إزدياد الإحتقان الممزوج بالة عدم الرضى التي تؤدي بدورها إلى ظهور الإنقسامات و تفكك المجتمع .**

**مما يهدد وجود المجتمع العربي وإضمحلاله ضمن فئويات و تقسيمات اخرى سوف تعمل على تفكك الدولة العربية و ظهور دويلات مصغرة و مجزئة ، و هذا يتأتى من خلال عملية السخط و مواجهة الدولة و ضياع هيبة مؤسساتها كما هو دائر في اليمن و ليبيا و العديد من الدول التي فقدت كينونة الدولة و النظام السياسي الحامي و المنظم للمجتمع .**

**في الحالة العربية نحن اليوم بحالة إلى عملية إصلاح النواة المركزية بشكل شامل ضمن خطط تنموية مستدامة و مواكبة لحالة التطور العالمي في شتى مجالات العمل و الحياة ، و ما يظهر أمام عيوننا و نراه من عملية تراجع للدولة أمام نظيراتها من الدول في العالم يكمن في مسألة تفشي الفساد و عدم الوصول إلى نقطة شاملة في مكافحته أو حتى العمل على إيقاف النزيف الموجود بسببه مما يخلق جواً يميل إلى بشكل كبير إلى الإنفجار أمام المسبب و محاسبته و ما شهدناه في ثورات الربيع كفيل برؤية حالة تفكك العديد من الدول بسبب سقوط مؤسساتها العامة.**